联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة التاسعة عشرة

11–15 سبتمبر/أيلول 2023

مبادرات صون التنوع البيولوجي والتجارة الدولية

الموجز

تبحث هذه الوثيقة في المسألة التي يُنظر فيها حاليًا وهي الأنواع المائية المستغلة تجاريًا الواردة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف (الاتفاقات البيئية) من منظور تجاري والصعوبات التي يواجهها الأعضاء في تنفيذ متطلبات الاتفاقات البيئية بشأن صون التنوع البيولوجي والإبلاغ عنها.

كما تسلّط الضوء على أن المشورة العلمية والتقنية التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) بشأن حالة الأنواع المائية المستغلة تجاريًا لإرشاد الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (اتفاقية التجارة الدولية)، تؤثر، على ما يبدو، بشكلٍ محدود حاليًا على عملية صنع القرار، مع ما قد يترتب عن ذلك من تأثيرات على قدرة الأعضاء على الاتجار بالإنتاج القانوني والمستدام من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- الإحاطة علمًا باستمرار تزايد تركيز الاتفاقات البيئية، ولا سيما اتفاقية التجارة الدولية، على الأنواع المائية المستغلة تجاريًا؛
- واقتراح نُهج جديدة على المنظمة لتحسّن بشكل أفضل عملية دعم نتائج القرار المترتبة عن تقييمات مخاطر اتفاقية التجارة الدولية في ما يتعلق بالأنواع المائية المستغلة تجاريًا التي تفي بمعايير الإدراج في قائمة اتفاقية التجارة الدولية؛
- واقتراح كيف يمكن للمنظمة أن تكيف عمليتها الخاصة بإيصال المعلومات والمشورة المثبتة بالأدلة إلى الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية، بحيث لا تتكبد التجارة المستدامة والقانونية تكاليف لا لزوم لها أو تقف أمامها حواجز تجارية؛

يمكن الاطلاع على الوثائق على الموقع https://www.fao.org/about/meetings/cofi-sub-committee-on-fish-trade/session19-documents/ar

NM596/A

- وإبداء تعليقات بشأن الفجوات وأوجه الاختلال بين مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتفاقات البيئية حتى تتمكّن المنظمة من مواصلة إرشاد الأعضاء ودعمهم، بهدف اتخاذ إجراءات تصحيحية لتعزيز اتجاه عمل المنظمة الحالي والمستقبلي.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيّد Kim Friedman، مسؤول أول عن موارد مصايد الأسماك

البريد الإلكتروني: kim.friedman@fao.org

الروابط التجارية في الاتفاقات الدولية لصون التنوع البيولوجي

1- ترمي الاتفاقات البيئية، ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية التجارة الدولية، إلى صون التنوع البيولوجي في النظم المائية التي تؤثر على تجارة مصايد الأسماك ومنتجات تربية الأحياء المائية وقبول المستهلك لها.

2- وفي حالة اتفاقية التنوع البيولوجي، يحدد إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي أهدافًا وغايات لصون التنوع البيولوجي في الفترة 2021–2030 وما بعدها، بما في ذلك ضمان وقف الانقراض الذي يتسبب به الإنسان للأنواع المهددة (الهدف 4)؛ وضمان استدامة وسلامة وقانونية استخدام الأنواع البرية وحصادها والاتجار بها، ومنع الاستغلال المفرط لها (الهدف 5)؛ وضمان إدارة واستخدام الأنواع البرية على نحو مستدام، وبذلك تقديم المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناس (الهدف 9)؛ وضمان تشجيع وتمكين الناس من اتخاذ خيارات استهلاك مستدامة (الهدف 16).

3- وتعاني العديد من البلدان من نقص القدرات والموارد في وضع متطلبات تنفيذ المبادرات الملزمة قانونًا وغير الملزمة قانونًا لصون التنوع البيولوجي ومتطلبات الإبلاغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد اهتمام المجتمع وضغوطه بشأن زيادة الاستثمار لضمان تحقيق هذه الالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

الأحداث الأخيرة التي يمكن أن تؤثر على استخدام الأنواع المائية المستغلة تجاريًا والاتجار بها

4- تركز أهداف وغايات إطار كونمينغ–مونتريال الجديد بشكل مباشر ومحدود على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ولكن يتم التعامل مع القضايا المتعلقة بالتجارة بشكل غير مباشر من خلال الضوابط المكانية على صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية (الهدف 3) والإجراءات المتعلقة بالأنواع المهددة واستخدامها واستهلاكها على نحو مستدام (الأهداف 4 و5 و9 و16).

5- وتواصل المنظمة دعم الأعضاء والأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بموجب مذكرة التفاهم لعام 2006 الموقعة بين المنظمة والأعضاء والأطراف في هذه الاتفاقية من خلال توفير المعلومات العلمية والتقنية المتعلقة بإضافات الأنواع المائية وإدخال تعديلات على مرفقات هذه الاتفاقية ومساعدة الأطراف فيها في تنفيذ مقتضياتها حول الأنواع المدرجة في قوائمها سلفًا لأغراض تيسير ممارسة تجارة قانونية ومستدامة.

6- وتدارس المؤتمر التاسع عشر للأطراف في اتفاقية التجارة الدولية الذي انعقد في بنما في أواخر عام 2022 مجموعة متنوعة من الأنواع يحقق فيها الأطراف الآن ولكنها غير مدرجة حاليًا أو مقترحة لإدراجها في قائمة اتفاقية التجارة الدولية في المرفقين الأول أو الثاني. وتتألف هذه المجموعة الفرعية من الأنواع من أنواع الزينة البحرية أو أنواع أحواض السمك، وثعابين استوائية، و263 نوعًا مائيًا إضافيًا مصنّفة على أنها مهددة أو قريبة من التهديد توجد في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

7- وعقدت المنظمة في يوليو/تموز 2022 الاجتماع السابع لفريق الخبراء الاستشاري من أجل تقييم الاقتراحات المقدّمة بشأن تعديل المرفقين الأول والثاني من اتفاقية التجارة الدولية عقب نشر اقتراحات الإدراج في قوائم اتفاقية التجارة الدولية. وقدم فريق الخبراء المشورة بشأن أهلية الأنواع من منظور علمي باتباع معايير القوائم البيولوجية في اتفاقية التجارة الدولية وعلّق على الجوانب التقنية للاقتراحات في ما يخص القضايا البيولوجية والإيكولوجية والتجارية والإدارية، وكذلك، إلى أقصى حد ممكن، الفعالية المحتملة للصون.[1]

8- ونُشرت النتائج التي توصل إليها فريق خبراء المنظمة على نطاق واسع في مجموعة متنوعة من الأشكال، بما في ذلك تقرير تقني،[2] وتقارير موجزة بلغات الأمم المتحدة الست، وأشرطة فيديو، والمشاورات الإقليمية التي أُجريت في إطار الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك واتفاقية التجارة الدولية، ونُشرت كذلك من خلال توزيع النشرات الإعلانية وإجراء الأحداث الجانبية في مؤتمر الأطراف التاسع عشر في بنما.

9- وعلى الرغم من أن فريق خبراء المنظمة خلص إلى أن العديد من الاقتراحات لا تفي بمعايير الإدراج في قائمة اتفاقية التجارة الدولية، فقد أبلغت أمانة هذه الاتفاقية الأطراف فيها بقبول الاقتراحات الخاصة بإدراج الأنواع في المرفق الثاني. وأدرجت الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية خلال مؤتمر الأطراف التاسع عشر 119 نوعًا، 97 في المائة من أسماك القرش والراي، في المرفق الثاني لاتفاقية التجارة الدولية، واعتمدت كل مقترح من الاقتراحات الستة حول الأنواع المائية المستغلة تجاريًا.

10- وكانت المناقشات التي دارت في مؤتمر الأطراف التاسع عشر والتي أدت إلى اتخاذ قرارات بشأن ما إذا كانت الأنواع "تفي" بمعايير الإدراج في قائمة اتفاقية التجارة الدولية أو "لا تفي بها" محل شد وجذب. ويمكن أن يرتبط ذلك بعدة عوامل:

- دعوة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي تحمل صفة مراقب إلى إدراج الأنواع في القوائم، باستخدام قرارات تحديد حالة التهديد في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية على غرار مشورة فريق خبراء المنظمة، مما يؤدي إلى اللبس.[3]

[1] https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc1931en
[2] https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc1931en
[3] https://www.fao.org/3/cb1489en/cb1489en.pdf

- الغموض الذي طال أمده في فهم الحد الأدنى المطلوب من الأدلة المدرجة في الاقتراحات المقدمة وفقًا للمعيار باء من الفقرة 2(أ) من معايير الإدراج في قائمة المرفق الثاني باتفاقية التجارة الدولية.[4]
- التوجيهات الناقصة الرسمية بشأن إدراج الأصناف بموجب مبدأ "تشابه" الأنواع المنصوص عليه في اتفاقية التجارة الدولية. فإذا كان صنف واحد أو أكثر مهددًا من التجارة الدولية،[5] تُدرج الأصناف التي تعتبر متشابهة معًا في نفس المرفق.
- الصعوبات الناشئة عن اشتقاق السلع المرتبطة بالأنواع المائية المستغلة تجاريًا من الأنواع النافقة غير المستهدفة أو العرضية، والتي ترتبط عادةً بالمصيد العرضي وبأسباب تتعلق بالأمن الغذائي، مع الأخذ في الاعتبار أن خطة العمل الدولية للمنظمة المعنية بصون أسماك القرش وإدارتها تشجع على استغلال أسماك القرش النافقة بشكل كامل.[6]
- يتطلب إدراج الأنواع في المرفقين الأول أو الثاني باتفاقية التجارة الدولية تنفيذ اللوائح التجارية لكلٍ من المنتجات البرية ومنتجات المفارخ مما يؤدي إلى إثارة مخاوف بشأن كيفية تنفيذ الضوابط التجارية على الأنواع الموجودة في البرية دون التأثير سلبًا على تربية وتجارة عينات المفارخ من نفس النوع. وقد يكون لانخفاض إنتاج المفارخ نتيجة غير مقصودة لزيادة ضغط السوق على المجموعات البرية.

11- وتنظم اتفاقية التجارة الدولية أربع فئات من التجارة، وهي: الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير والإدخال من البحر.[7] ولابد من التوفر على شهادات الإدخال من البحر للانتقال من أعالي البحار إلى ميناء عينات أو سلع من أي نوع تم اصطيادها من بيئة بحرية غير خاضعة لسلطة أية دولة. وحتى يومنا هذا، تواجه الأطراف صعوبات في تنفيذ متطلبات الإدخال من البحر، ويُبلّغ عدد قليل فقط من البلدان عن هذه التحركات بانتظام.[8]

12- كما تطلب المنظمة وهيئات إدارة مصايد الأسماك صياغة قرار بشأن الإجراءات المبسطة لإصدار التصاريح والشهادات لتسهيل وتسريع التجارة التي سيكون لها تأثير ضئيل أو لن يكون لها تأثير يذكر على صون الأنواع المعنية، بما في ذلك نقل العينات عبر الحدود لأغراض البحث أو التشخيص.[9]

13- ومنذ عام 2000، استجمعت اتفاقية التجارة الدولية تقريرًا من قاعدة بياناتها عن الاتجار في أسماك القرش والراي المدرجة في قائمة هذه الاتفاقية، مصنّفة حسب الأنواع، وحيثما أمكن، حسب المنتج.[10]. وقد كشف هذا عن وجود تباين أكبر مما كان متوقعًا بين الاتجار بمنتجات أسماك القرش المدرجة في اتفاقية التجارة الدولية المسجلة في قاعدة بيانات اتفاقية التجارة الدولية التجارية والمعلومات المتاحة عن المصيد من الأنواع المدرجة.

[4] https://www.fao.org/3/nb387ar/nb387ar.pdf
[5] https://cites.org/sites/default/files/document/E-Res-09-24-R17.pdf
[6] https://www.fao.org/ipoa-sharks/ar/
[7] https://cites.org/sites/default/files/document/E-Res-14-06-R16.pdf
[8] https://cites.org/sites/default/files/eng/com/sc/74/E-SC74-51.pdf
[9] https://cites.org/sites/default/files/eng/com/sc/74/E-SC74-44.pdf
[10] https://cites.org/sites/default/files/eng/com/sc/74/E-SC74-67-03.pdf; https://cites.org/sites/default/files/eng/com/sc/74/E-SC74-67-02.pdf

14- وبالنظر إلى التحديات التي تواجه الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بسبب إضافة أنواع مائية أخرى إلى القائمة، لابد من زيادة مستوى التمويل وتحسين التوجيهات من أجل دعم التوصل إلى استنتاجات بعدم إلحاق الضرر، خاصة في ظروف تغيب فيها البيانات، وتتعدد فيها الأنواع، ويضيق فيها النطاق، وغير محددة المقاصد (المصيد العرضي)، بحيث يمكن استمرار التجارة في الأنواع المدرجة في قائمة اتفاقية التجارة الدولية التي يتم صيدها بصورة مستدامة وقانونية.

15- وأنشأت اتفاقية التجارة الدولية مجموعة عمل بين الدورات من 35 طرفًا و24 مراقبًا لدراسة التمييز البيولوجي بين أنواع الأسماك الغضروفية والأنواع البحرية الأخرى. ويمكن أن يشكِّل استمرار النظر في معايير الإدراج في قائمة اتفاقية التجارة الدولية ذات طابع احترازي أكبر بشأن جميع الأسماك الغضروفية (نهج جديد لإدراج أسماك القرش والراي) تحديًا لتعزيز ممارسة شائعة مبنية على اتخاذ القرارات القائمة على المخاطر. وإذا ما اعتُمد المزيد من معايير الإدراج الاحترازية في نهاية المطاف، فستزداد احتمالية فرض ضوابط تجارية إضافية على أنواع صفيحيات الخياشيم.

16- وعلى الرغم من أن بعض الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية دعت إلى زيادة التركيز على الكفاف والأمن الغذائي عند تقييم أهلية الأنواع المائية المستغلة تجاريًا لإدراجها في مرفقي اتفاقية التجارة الدولية،[11] فقد رُفض هذا الاقتراح في مؤتمر الأطراف التاسع عشر. ولو اعتُمد هذا الاقتراح، سيكون من الضروري الحصول على معلومات جديدة حول القيمة التجارية لهذه الأنواع المائية.

أعمال منظمة الأغذية والزراعة ذات الصلة المخطط لها للفترة 2023-2024

17- طلب الأعضاء في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة مصايد الأسماك من المنظمة دعم عدد من الالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتفعيل خطة التنوع البيولوجي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية كجزء من استراتيجية المنظمة بشأن التنوع البيولوجي ومنصة تعميم التنوع البيولوجي. ويعد اتباع الاعتبارات المعاصرة لتعميم التنوع البيولوجي أساسيًا لإدارة مصايد الأسماك. وفي هذا السياق، تقوم المنظمة بالتنسيق مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لتحديد أفضل المتطلبات لرصد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتقييمها، والإبلاغ عنها في ما يتعلق بمكوّنات التجارة والتنوع البيولوجي ضمن إطار كونمينغ-مونتريال.

18- وتستمر التجارة عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الارتفاع، لا سيما في البلدان النامية. ويمكن أن يؤثر تحديد الأهداف والغايات البيئية واللوائح التجارية من خلال اتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الدولية بشكل مباشر على الاستثمارات ودعم المستهلكين في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وعلى التدفقات التجارية.

[11] https://cites.org/sites/default/files/eng/com/sc/74/E-SC74-67-03.pdf; https://cites.org/sites/default/files/eng/com/sc/74/E-SC74-67-02.pdf

19- وفي هذا الصدد، تخطط المنظمة للقيام بما يلي في الفترة 2023-2024:

- تشـــجيع الحوارات والعمليات الاســـتراتيجية لتعميم التنوع البيولوجي في جميع شُـــعب المنظمة ومكاتبها الإقليمية، بما في ذلك اعتبارات سبل العيش واعتبارات تجارة الأغذية المائية.
- والحفاظ على التعاون القائم مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وتقويته بشـــأن تقييم حالة الأنواع المائية المستغلة تجاريًا عندما يكون لهذا التقييم آثار تجارية.
- ومواصـــلة إجراءاتها لإبلاغ الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بشـــأن أهلية الأنواع المائية المســـتغلة تجاريًا لإدراجها في مرفقي اتفاقية التجارة الدولية، رهنًا بتوجيهات الأعضاء.
- وتقديم المشورة للأعضاء بشأن تنفيذ مقتضيات اتفاقية التجارة الدولية المطلوبة لمزاولة التجارة بالأنواع المائية المستغلة تجاريًا والمدرجة في قائمة الاتفاقية أو بشأن المفاوضات لتعديل معايير الإدراج في قائمة الاتفاقية. وهذا يشمل العمل في جميع مراحل سلسلة القيمة، انطلاقًا من الصيادين ووصولًا إلى المصدرين.
- ومواصلة إنتاج وتوزيع المواد الإعلامية المتعلقة بتحديد الأنواع المائية المستغلة تجاريًا وحالتها وإدارتها.